

تقرير الرصد السياسي

الوجوه المختلفة للتضييق في مجال البناء والسكن

العدد 11، تشرين الثاني / نوفمبر 2017

إعداد: خالد عنباوي

تقرير شهري يصدر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية ومدى الكرمل

بغية رصد سياسات التمييز والعنصرية ضد الفلسطينيين مواطني إسرائيل على مستوياتها الشعبية والسياسية وبيتلالياتها المختلفة، وتوضيحها، ونشرها على أوسع نطاق ممكن، يأتي هذا المشروع المشترك بين مؤسسة الدراسات الفلسطينية ومركز مدى الكرمل - المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، يرصد هذا المشروع عبر تقاريره الشهرية تجليات العنصرية تجاه الفلسطينيين في إسرائيل على مستويات عده: التشريعات والسياسات العنصرية والتمييزية، الخطاب العنصري والعنصري في الشارع الإسرائيلي.

مدى الكرمل - المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية

شارع النبي 51
ص. ب. 9132
حيفا 3109101
هاتف: (+972) - 4 - 8552035
فاكس: (+972) - 4 - 8525973
mada@mada-research.org

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

شارع أنيس النصولي - فردان
ص. ب.: 11 . 7164
الرمز البريدي: 1107 2230
بيروت - لبنان
هاتف 804959 - 1 868387 - 814175
فاكس (+961) 1 814193
ipsbeirut@palestine-studies.org

قائمة المحتويات

4	الباب الأول: سياسات عنصرية
4	1. المستوى الأول: سياسات المكان وممارسات التطبيق في الأرض والمسكن
4	1.1 سياسات التخطيط "الهيمنة الإثنية" على البلدان العربية
4	1.2 سياسات الهدم والتضييق
5	2. المستوى الثاني: ضبط الحيز الثقافي والسياسي العام وفق خطاب اليمين
5	2.1 ملاحقة ناشطين سياسيين وقيادات سياسية
5	2.2 سياسات التحكم في الحيز الثقافي والتربوي
6	الباب الثاني: تجليات العنف والعنصرية في المجال العام
6	1. عنصرية وخطاب عنصري في المجال العام
6	الباب الثالث: تشريعات عنصرية وتطبيقاتها
6	1. تحضير قانون يضيق على حرية التعبير في الإنترنـت
7	2. بدء تطبيق قانون "كمينتس"

ملخص:

يواصل تقرير الرصد السياسي لشهر تشرين الثاني/نوفمبر 2017، عرض تجليات التمييز العنصري تجاه الفلسطينيين في إسرائيل، كما انعكست في الممارسات السياسية والقانونية وفي الخطاب الإعلامي والجماهيري. ويرصد التقرير الحالي التمييز العنصري، في ثلاثة أبواب رئيسية: الأول سياسات التمييز العنصري، ويندرج ضمنه مستوىان: مستوى سياسات تضييق الحيز المكاني، مثل المخطط لمصادرة آلاف الدونمات من أراضي طنطور، وأربع حالات هدم في النقب وفي مناطق أخرى، ومستوى التضييق على الحق في العمل السياسي وحرية التعبير، وبرز ضمنه استمرار ملاحقة الناشطين والقيادات السياسية.

ويتوقف الباب الثاني عند الخطاب العنصري الرسمي والشعبي، الذي تجلّى في المطالبة بإقالة مواطنة فلسطينية من وظيفتها بسبب آرائها السياسية.

بينما يعرض الباب الثالث التشريعات العنصرية وتوسيع تطبيقها، إذ بدأت السلطات الإسرائيلية تطبق قانون "كمينتس" الذي يُسهل هدم البيوت العربية، كما تواصل الكنيست تحضير قانون "شطب المضامين الإلكترونية" (الذي يضيق حيز التعبير الإلكتروني)، كي تتم المصادقة عليه في القراءة الثانية والثالثة النهائية.

يظهر هذا التقرير، إلى جانب تقاريرنا السابقة، أن العنصرية هي نتاج بنوي لمجمل الاستراتيجيات السياسية الإسرائيلية.

الباب الأول: سياسات عنصرية

1. المستوى الأول: سياسات المكان وممارسات التضييق في الأرض والمسكن

1.1 سياسات تخطيط "الهيمنة الإثنية" على البلدات العربية:

1.1.1 مخطط جديد لمصادرة أراضي طنطور: بعد إسقاط مخطط إقامة مدينة عربية مزدحمة على أرض طنطور قرب عكا، فوجئ أهالي بلدة جديدة-المكر، في الخامس من تشرين الثاني/نوفمبر، بالإعلان عن مخطط سلطي جديد يهدف إلى إقامة أكثر من 14 ألف وحدة سكنية جديدة على أرض طنطور وقسم من أراضي قرية الجديدة-المكر، بمساحة تصل إلى 4100 دونم. يذكر أن هذا المخطط يشمل مصادرة جزء كبير من هذه الأراضي وتحويلها إلى ما يسمى "منطقة خضراء".

1.1.2 استمرار محاولات مصادرة مقبرة القسام: تستمر شركة "احزكوت كيور" في محاولتها انتزاع قرار من المحكمة لمصادرة أراضي مقبرة القسام في بلدة الشيخ، قضاء حيفا، بغية البناء فيها، إذ عقدت المحكمة جلسة نقاش واستماع في الملف، في الثلاثاء من تشرين الثاني/نوفمبر، في ضوء القضية التي رفعتها الشركة ضد لجنة متوليّوقف حيفا، مطالبة بنبيش وإخلاء القبور ومصادرة 44 دونماً من المقبرة لبناء مشروع عليها.

1.2 سياسات الهدم والتضييق:

تستمر السلطات الإسرائيلية في تنفيذ عمليات الهدم التي تطاول البلدات والقرى العربية، وخصوصاً في النقب.

1.2.1 أربع حالات هدم فعلية: داهمت قوات الهدم الإسرائيلية قرية العاقيب، غير المعترف بها، وهدمت بيوتها، في 16 تشرين الثاني/نوفمبر، وشردت أهلها وأبقتهم في العراء، وذلك للمرة الـ 121. كما هدمت في 21 تشرين الثاني/نوفمبر منزلين في قرية بير هداج، وذلك على الرغم من انتزاع القرية اعترافاً إسرائيلياً بها في سنة 2003. وفي منطقة الساحل، أقدمت جرافات تابعة لبلدية اللد ترافقها قوات الشرطة، في 23 تشرين الثاني/نوفمبر، على هدم منزل مواطن عربي بحجة البناء غير المرخص.

1.2.2 فرض غرامات باهظة على منازل مهدّدة والتضييق على البناء: شهد الشهر الأخير تضييقاً ملحوظاً على أصحاب المنازل المهدومة فعلاً أو المهدمة بالهدم، وذلك من خلال فرض غرامات باهظة جداً على مخالفات البناء، في قرى: العرقيب، أم قبو، الزرنوق ومدينة رهط، إذ وصل مجموع الغرامات المفروضة على أصحاب البيوت إلى أكثر من نصف مليون شيكل. (حوالي 150 ألف دولار) في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر.

2. المستوى الثاني: ضبط الحيز الثقافي والسياسي العام وفق خطاب اليمين

2.1 ملاحقة ناشطين سياسيين وقيادات سياسية:

2.1.1 ملاحقة ناشطين في كفركنا وجسر الزرقاء بسبب احتجاج: على خلفية قيام ناشطين سياسيين، بالاحتجاج على سعي السلطات الإسرائيلية إلى فتح مراكز للشرطة في بلدتي كفركنا وجسر الزرقاء، قامت أجهزة الشرطة حملة استدعاءات الناشطين المعارضين في هاتين البلدين، كما اقتحمت منزل النائب السابق والقيادي واصل طه بهدف اعتقال الناشط عمار طه، الذي شارك في حملة الاحتجاج، وقامت الشرطة بإبعاده عن القرية، في وقت لاحق، لمدة يومين، إلى حين افتتاح المركن، وذلك في 21 تشرين الثاني/نوفمبر.

2.1.2 تنكيل مصلحة السجون بالقيادي غطّاس: في ظروف قاسية، تم نقل النائب السابق، الأسير د. باسل غطّاس، من سجن الجلوع إلى سجن "رامون" جنوب النقّب، في 14 تشرين الثاني/نوفمبر، واعتبرت موكلة غطّاس في رسالتها إلى مصلحة السجون، أن النقل مُستهجن وغير مبرر، وخصوصاً أنه تم في ظروف قاسية واستمر 30 ساعة متواصلة، بين عربة الترحيلات ونقاط الانتظار والتحويل، كان خلالها غطّاس مكبلاً بالأصفاد، ما تسبب في زيادة الآلام الجسدية التي يعاني منها والمؤثقة بتقارير السجون.

2.2 سياسات التحكم في الحيز الثقافي والتربوي:

2.2.1 11 ألف طالب خارج المؤسسات التربوية في النقّب: في تقرير أصدره "مركز البحوث والمعلومات" في الكنيست، في الثالث من تشرين الثاني/نوفمبر، تبيّن أن 11% من الطلاب العرب البدو أي ما يقارب 11 ألف طالب لم ينتسبوا في السنة

الدراسية الحالية إلى المؤسسات التي تُشرف عليها وزارة المعارف. كما تبيّن أن نسبة استحقاق شهادة "التوجيهي" (البجروت) هي الأدنى في البلاد لدى الطلاب العرب البدو.

2.2 ازدياد التمييز في جهاز التعليم: في خضم النقاش الذي دار في جلسة "لجنة التربية والتعليم" في الكنيست، المنعقدة في 7 تشرين الثاني/نوفمبر، تبيّن أن [الفارق](#) بين الطالب العربي والطالب اليهودي في ازدياد مستمر، وظهر أن الميزانيات المرصودة من قبل الوزارات لا تسد الفجوة القائمة بين جهازي التعليم العربي واليهودي الحكوميين.

الباب الثاني: تجليات العنف والعنصرية في المجال العام

1. عنصرية وخطاب عنصري في المجال العام

هجوم إعلامي رسمي على موظفة بسبب آرائها: شنت صحفة "يسرائيل هيوم" (إسرائيل هيوم)، في 8 تشرين الثاني/نوفمبر، هجوماً حاداً على الصحفية والإعلامية مقبولة نصار بسبب مواقفها السياسية المناهضة للاحتلال وللسياسة العنصرية ونشاطها الأهلي، وذلك بعد تعيينها مديرة وحدة التوعية في "سلطة الأمان" على الطرق الحكومية، إذ طالبت الصحيفة بفصلها من عملها الجديد. وفي جانب متصل صرّح يسرائيل كاتس، [وزير المواصلات](#)، أن على "سلطة الأمان" على الطرق إيجاد الطرق القانونية التي تسمح بوقف عمل نصار بصورة فورية، بعد الهجوم الذي استهدفتها من جانب الصحيفة.

الباب الثالث: تشريعات عنصرية وتطبيقاتها

1. تحضير قانون يضيق على حرية التعبير في الأنترنت

بحث [لجنة العلوم والتكنولوجيا البرلمانية](#)، في 22 تشرين الثاني/نوفمبر، قانون "[شطب مضممين من شبكة الأنترنت](#)" تحضيراً للمصادقة عليه في القراءة الثانية والثالثة. ويعطي القانون المطروح الصلاحية لمحكمة إدارية كي تقوم بشطب مضممين أو موقع إنترنت، بحجة النشر التحريري على أمن الدولة.

2. بدء تطبيق قانون "كمينتس"

بدأت السلطات الإسرائيلية [تطبيق القانون](#) المعروف باسم "كمينتس"، لدعم حملات الهدم في البلدات العربية، الذي كنا قد طرّقنا إليه في تقرير الرصد (نيسان/2017). وفي هذا الصدد، أصدرت السلطات أمراً يمنع مصانع الباطون و محلات بيع مواد البناء من تزويد أبناء القرى غير المعترف بها في النقب أو بيعهم منتجاتها.